اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل إقليمية لاستعراض أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية وإطلاق مسار التقرير الإقليمي لتقييم السياسات الوطنية حول الأجور وحماية العاملين

ورشة افتراضية عبر الإنترنت

١٤-١٥ نيسان/إبريل ٢٠٢١ – ١١:٠٠- ١٤:٠٠ بتوقيت بيروت

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

أهداف استخدام الأداة

تحليل

1 تحليل مدى إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة والبرامج التنموية: تحديد الفجوات والنقائص

تمكين

2 تمكين المؤسسات الحكومية من إجراء تقييم ذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بطريقة تشاركية

حلول

3 اقتراح الحلول المحلية والتدخلات الأساسية ووضع خطط عمل إصلاحية لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات

أهمية استخدام الأداة

رصد المؤشرات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية ← تخصيص مجموعة من المتطلبات/المعايير لكل مؤشر (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...).

متابعة التقدّم المحرز بشكل مستمر ← تقييم ذاتي ← إعداد تقارير دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة

توفير أداة لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الوطنية ولاستخدام هذا التصنيف كمعيار لتحسين القدرة على تصميم الخطط والسياسات

الثغرات التي يمكن أن تحددها الأداة

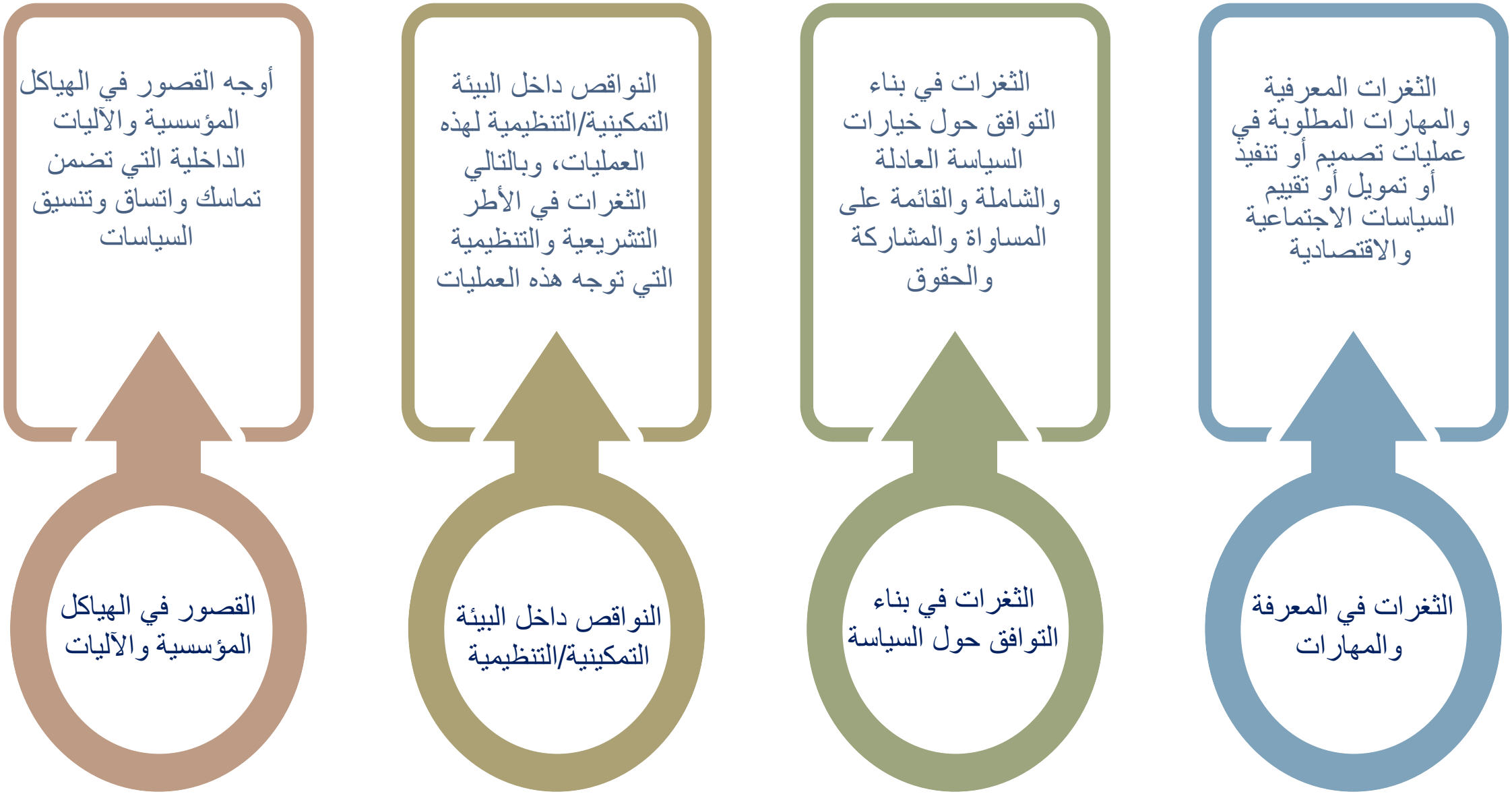

كيفية التقييم

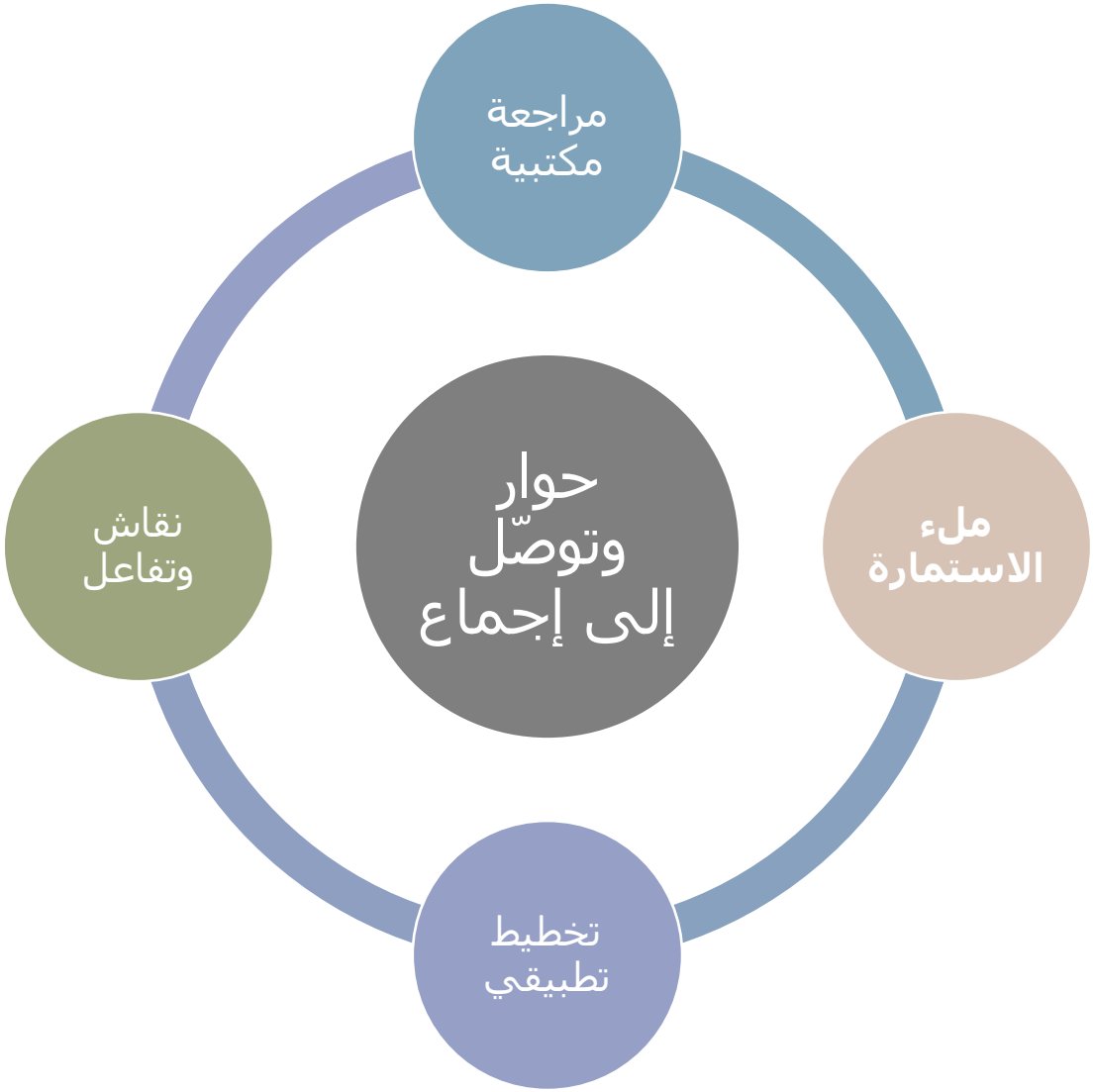

مواطن القوة في الأداة والقيود المفروضة عليها

- الأداة مطواعة واسترشادية ويمكن لكل دولة تكييف الأسئلة وإضافة أسئلة جديدة لتتلاءم مع أولوياتها واحتياجات المؤسسات الوطنية وبناء القدرات فيها.
- الهدف من الأداة أن تستعمل بشكل ذاتي "self-assessment" من دون مساعدة أو دعم من الإسكوا أو من جهات خارجية مما يعزز من استدامتها وتعميمها
- توفر الأداة إطارا شاملا لإدماج العدالة الاجتماعية ويكمن تطويعها للتجاوب مع أي سياسة عامة او برنامج تنموي
- تعطي صورة عن مدى توافق السياسات والبرامج مع مبادئ العدالة الاجتماعية أي الحقوق والانصاف والعدل والمشاركة (١) في نقطة معينة من الزمن أو (٢) أن تقارن التقدم المحرز مع الوقت في داخل المؤسسة الواحدة، أو (٣) أن تقارن الأداء بين الدول
- تفسح الأداة المجال امام جميع المعنيين للتشاور حول طاولة واحدة حول الثغرات والحلول المناسبة لها وتضع بين أيديهم نموذجا استرشادياً يمكن اتباعه لوضع خطة عمل لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات
- للتقليل من أثر عنصر الذاتية والتحيّز، حُددت المؤشرات بوضوح تحضيراً لاختبارها. ويُتوقع من كل مؤسسة تقوم بالتقييم أن تضع أساساً منطقياً وتعليلاً واضحاً لكل عملية تقييم
- تصلح الأداة للاستخدام من قبل المعنيين بموضوع التقييم من داخل المؤسسات الحكومية أو من خارجها (أطراف غير حكومية)
- يمكن للإسكوا ان تقدم الدعم الفني لفريق التقييم لتعزيز فهمه لقضايا العدالة الاجتماعية وادماجها في السياسات والخطط الوطنية وتوصي الاسكوا بتعيين فريق متنوع من ذوي الاختصاص لهم القدرة على الوصول الى المعلومات المطلوبة وتحليلها

المضي قدماً

1 نشر وتعميم

وضع الأداة على
منصة الكترونية خاصة

2 مصادقة من الدول الأعضاء

استعراض الأداة أمام الدول الأعضاء
في اجتماع رفيع المستوى وفي لجنة
التنمية الاجتماعية في ٢٠٢١ بهدف
المصادقة عليها وتعميم استخدامها

3 بناء القدرات وتقديم الدعم الفني

تعظيم الاستفادة من الأداة من خلال بناء القدرات
وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في تحليل
نتائج التقييم ووضع خطط عمل لسد الثغرات

مراحل الأداة الرئيسية

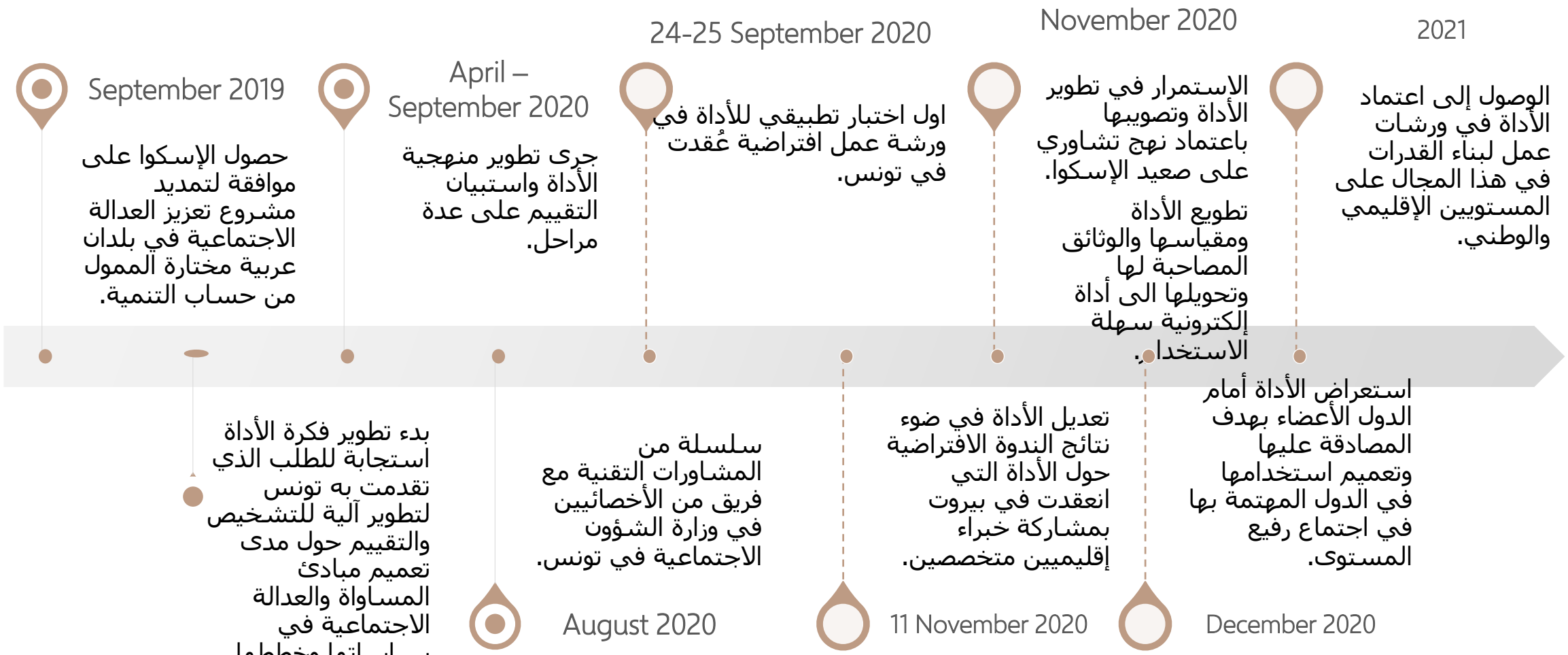

نموذج خطة العمل المقترحة لسد الثغرات التي يحددها التقييم

الثغرات/ المشكلة	الحلول المقترحة	نوع التدخل (الخطوات)	المدة الزمنية المطلوبة (البدء/الإنجاز)	الموارد المطلوبة (بشرية، مادية، فنية،...)	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	النتائج المتوقعة (المخرجات)	معايير/مؤشرات النجاح	كيفية قياس المؤشرات Means of verificatio n (اختياري)	معوقات محتملة (وطرق تذليلها)	ملاحظات

تجدر الإشارة إلى...

- **الهدف من الأداة أن تستعمل بشكل ذاتي "self-assessment"** من دون مساعدة أو دعم من الإسكوا أو من جهات خارجية مما يعزز من استدامتها وتعميمها.
- **لا تقيّم الأداة أثر السياسات والبرامج العامة (policy impact)** أي انها لا تقيس التغييرات في المؤشرات التنموية الرئيسية التي حدثت منذ تنفيذ السياسة وإلى أي مدى يمكن أن تُعزى التغييرات إلى السياسة.
- قيمة هذه الأداة أنها **استرشادية ومطواعة** فقد قد ترتأي الدول أن تحذف بعض الأسئلة العامة والخاصة أو تضيف ابعاداً أخرى حسب أولوياتها.

تجدر الإشارة إلى...(تابع)

- توفر الأداة إطارا شاملا لإدماج العدالة الاجتماعية **في أي سياسة عامة او برنامج تنموي.**
- يمكن للأداة ان تعطي صورة عن مدى توافق السياسات والبرامج مع مبادئ العدالة الاجتماعية أي الحقوق والانصاف والعدل والمشاركة (١) **في نقطة معينة من الزمن أي أن تقدم لمحة او إشارة لمعرفة أين المؤسسة من مستوى الادماج أو (٢) أن تقارن التقدم المحرز مع الوقت في داخل المؤسسة الواحدة، أو (٣) أن تقارن الأداء بين الدول.**

تجدر الإشارة إلى...(تابع)

- أثبتت التجربة التونسية المقولة الشهيرة ان **العبرة في التنفيذ** ومن هنا أهمية إيجاد الحلول ووضع خطط عمل (plan of actions) لتفعيل العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج.
- للتقليل من أثر عنصر الذاتية والتحيّز هذا العنصر، حُددت المؤشرات بوضوح تحضيراً لاختبارها. و**يُتوقع من كل مؤسسة تقوم بالتقييم أن تضع أساساً منطقياً وتعليلاً واضحاً لكل عملية تقييم** وهذا ما يميّز هذه الأداة.
- لا تحدد الاداة أي إطار زمني لبلوغ الأهداف.
- يشكل التقييم بداية مسار وليس نهاية عملية اذ ان **كل سؤال هو مسار إصلاحي يفتح المجال للتقييم والتعديل والتصويب** في عدة مراحل من مراحل تطوير السياسات.

تجدر الإشارة إلى...(تابع)

- تصلح الأداة للاستخدام من قبل المعنيين بموضوع التقييم من داخل المؤسسات الحكومية أو من خارجها (أطراف غير حكومية).
- **توصي الإسكوا ان تكون عملية التقييم تشاركية** وأن يتألف فريق التقييم من أخصائيين متنوعين يمثلون المؤسسة الحكومية وجهات أخرى مستقلة (خبراء ومنظمات مجتمع مدني) لضمان الوصول الى نتائج سليمة وموضوعية وشفافة.
- توصي الاسكوا ان يتوفر لفريق التقييم **الالمام اللازم بمفاهيم العدالة الاجتماعية كما يحددها الدليل والقدرة على الوصول الى المعلومات وتحليلها للإجابة على الأسئلة.**

مخرجات اجتماع ديسمبر ٢٠٢٠

خلص المشاركون إلى اقتراح مجموعة من التوصيات قد تشكل خارطة طريق للمرحلة المقبلة وتساهم في زيادة التنسيق في الجهود لتعميم مفاهيم العدالة الاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا وهي:

(١) بالرغم من توافق العديد من السياسات مع مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية، يجب إيجاد حلول عملية لسد الثغرات في تطبيق وتنفيذ السياسات العامة؛

(٢) مأسسة قضايا ومبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية داخل الوزارات والوحدات الإدارية التابعة لها وترسيخ وتكريس ثقافة العدالة الاجتماعية على المستوى الوطني؛

(٣) تترسخ مبادئ العدالة الاجتماعية في العديد من الدساتير والقوانين في الدول العربية، ولكن هنالك ضرورة لوجود دراسات تقدر التكلفة المالية لإدماج العدالة الاجتماعية والمنظور الحقوقي في السياسات والبرامج العامة؛

مخرجات ديسمبر (تابع)

(٤) طلب الدعم الفني من الإسكوا لبناء قدرات العاملين في الوزارات القطاعية والجهات الحكومة لتأطير قضايا العدالة الاجتماعية عند بلورة الخطط والسياسات الوطنية ووضع المؤشرات لقياسها وتقييمها؛

(٥) ضرورة زيادة وتفعيل التشاور والتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الحكومية على المستوى الوطني والقطاعي عند صياغة الخطط والسياسات وعند تنفيذ البرامج الوطنية لضمان تكاملها وتوافقها مع مبادئ العدالة الاجتماعية؛

(٦) الاستفادة من التجربة التونسية حيث تم إنشاء لجنة رفيعة المستوى تضم كافة الجهات المعنية في قضايا التنمية الاجتماعية لمأسسة وترسيخ التشاور الدائم والعمل المشترك بهدف إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة؛

(٧) الاتفاق على استخدام الأداة وتطبيقها في تقييم سياسات الأجور والحد الأدنى للأجور وحماية العمال في الدول الأعضاء في الإسكوا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

وشكراً